

حقوق وأحكام الطيور في الفقه الإسلامي

فضل الدين مدققي^{1*}، عبدالسيحان صديقي²

¹ عضو الهيئة العلمية في قسم الفقه والقانون بكلية الشريعة، في جامعة بلخ، أفغانستان.

² عضو الهيئة العلمية في قسم العلوم والثقافة الإسلامية بكلية التربية في جامعة سمنگان، أفغانستان.

البريد الإلكتروني: subhansaddiqi1@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2024/09/15 تاريخ نشر البحث: 2024/10/24 المجلد: 6 العدد: 10

الملخص

الرحمة هي واحدة من أفضل وأعظم المواضيع من وجهة نظر الدين الإسلامي المقدس، وتعتبر عملاً جيداً ومستحسنًا. وفقًا للمبادئ والأسس الإسلامية، يُلزم الإنسان في جميع الظروف، حتى في التعامل مع الحيوانات، بأن يظهر الرحمة ولا يتعامل بالعناد والغضب تجاه الحيوانات الصامتة والبكماء، لأن إيذاء الحيوانات يعتبر عملاً قبيحًا وغير مقبول. للأسف، الطيور أيضًا هي واحدة من الحيوانات التي تُستخدم كمواد غذائية في بعض مناطق العالم. الطيور لها معايير ومقاييس معينة، حيث يُعتبر لحم بعض أنواعها حلالًا وفقًا للروايات، بينما لحم أنواع أخرى يُعتبر حرامًا. في هذا الصدد، لم يتم إجراء بحث شامل ومتكامل، وبالتالي يُطرح السؤال حول ما هي الحقوق التي تتمتع بها الطيور وأي أنواع من هذه الطيور يعتبر لحمها حلالًا وأي أنواع يعتبر لحمها حرامًا. إن الإجابة على هذا السؤال هي مسألة تتطلب مزيدًا من البحث؛ وقد سعى المؤلف في البحث الحالي إلى الوصول إلى إجابة مُقنعة بشأن هذه القضية. يهدف هذا البحث إلى معرفة حقوق الطيور وتحديد حدود الحلال والحرام في الطيور وفقًا للفقه الإسلامي. وبالنظر إلى عنوان البحث ونطاق الموضوع، فإن طريقة البحث الأساسية هي الطريقة الوصفية، حيث تم جمع المعلومات من المصادر المكتبية مع محاولة لتطبيق المفاهيم. الكلمات المفتاحية: الأحكام، الإسلام، الطيور، الفقه.

The Rights and Rules of Birds in Islamic Jurisprudence

Fazluddin modaqiq^{1*}, Abdul Subhan sediqi²

Fazluddin Modaqiq, Professor at the Department of Law and Jurisprudence, Faculty of Sharia, Balkh University. Afghanistan.

Abdul Subhan Siddiqi, Professor at the Department of Islamic Sciences and Culture, Faculty of Education, Samangan University. Afghanistan.

Corresponding Author: Fazluddin Modaqiq, E-mail: modaqeqfazluddin@gmail.com

RECEIVED: 15 September 2024

PUBLISHED: 24 October 2024

DOI: 10.32996/jhsss.2024.6.10.15

Abstract

Mercy is considered one of the best and greatest subjects from the perspective of the sacred Islamic religion, and it is regarded as a good and commendable act. According to Islamic principles and foundations, in all circumstances individuals are obliged, even in dealing with animals, to exhibit mercy and not to act with stubbornness and anger against silent and voiceless creatures. Causing harm to animals is deemed a reprehensible and unacceptable act. Unfortunately, birds are also among the animals that are used as food sources in certain regions of the world. Birds have specific conditions and criteria; according to certain narrations, the meat of some species is considered halal (permissible), while the meat of other species is deemed haram (forbidden). In this context, comprehensive and integrated research has not yet been conducted, leading to the question of what rights birds have and which types of these birds have halal meat and which types have haram meat. Answering this question is a matter that requires further investigation; the author of the actual research has sought to reach a convincing answer regarding this issue. This research aims to explore the rights of birds and to delineate the limits of halal and haram concerning birds according to Islamic jurisprudence. Considering the title of the research and the scope of the topic, the primary research method is the descriptive method, where information has been gathered from library sources, along with an attempt to apply relevant concepts.

Keywords: Rules, Islam, Bird, Jurisprudence

المقدمة

كما خلق الله تعالى الإنسان، فقد خلق جميع المخلوقات، والحيوانات أيضاً من المخلوقات التي خلقها الله تعالى. والرحمة بها واجب على جميع البشر. إن الشفقة واللفظ والرحمة بالحيوانات لها أجر وثواب عظيم، وهي سبب لمغفرة الله تعالى لذنوب عباده. لذا، فإن الرحمة بالحيوانات تُعتبر أمراً ضرورياً ولازماً. إن إيذاء الحيوانات يسبب غضب رب العالمين، وقد يكون سبباً للانتقام في يوم القيامة، وينتهي الأمر بدخول النار. النبي الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) دعا إلى الرحمة والشفقة ولين المعاملة تجاه الحيوانات، وضرورة حمايتها من ظلم الإنسان. وقد أمر بتوفير الغذاء المناسب لها، وأيضاً حذر من إيذاء الحيوانات أو تركها عطشى وجائعة. وقد وُعد هؤلاء الذين يُسيئون إليهم بالنار؛ لأن الرحمة والشفقة تُعتبر مبدأً وأصلاً إسلامياً عاماً. يكفي أن نشير في هذا الجزء إلى هذا الحديث النبوي. فقد روت أم المؤمنين عائشة الصديقة (رضي الله تعالى عنها) أن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) قال: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُجِبُّ الرَّفَقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ» (بخاري، 1422 هـ.ق. ج 9، ص 16). إن الدين المقدس الإسلام قد درس كل مظاهر الحياة بعمق ودقة، بما في ذلك أحوال الطيور وحقوقها. فالإسلام، في كل جانب من جوانب الحياة، يقدم توجيهات وبرامج واضحة. وقد دافع هذا الدين المقدس قبل أربعة عشر قرناً و405 سنوات عن حقوق الحيوانات، وخاصة الطيور، ومنع أي نوع من الإيذاء أو الأذى تجاهها. وتعتبر أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في هذا السياق دليلاً على ما ندعيه، وهي المصدر الوحيد والمرجع الأساسي لمطوري برامج حقوق الحيوانات والطيور. تُعد الطيور جزءاً مهماً وجذاباً في البيئة الحياتية، لكنها غالباً ما تكون موضع إهمال أو نقاش محدود. ومع ذلك، في العالم المتحضر اليوم، نسمع عبر أمواج الراديو وشاشات التلفاز ومنابر الإعلام الغربي المناق، ادعاءات زائفة تدعي الدفاع عن الحقوق المشروعة للحيوانات والطيور. وهذا يعني أن نفس الغرب ومؤسساته القانونية هي التي تدعي الدفاع عن حقوق الحيوانات والطيور. وفي الختام، هل يُعقل أن الإسلام، الذي يمتد تاريخه لأكثر من ألف وأربعمائة وخمس وأربعين سنة، والذي يمتاز بشموليته وسعة نطاق أحكامه وتشريعاته، لا يملك أي كلام أو موقف بشأن حقوق الحيوانات والطيور أو كيفية الاستفادة منها؟ العياذ بالله من ذلك. لهذا السبب، يعتمد الكاتب إلى تقديم جزء من التعاليم الذهبية لهذا الدين الحنيف المتعلقة بحقوق الطيور، وكيفية الحلال والحرام في التعامل معها، لعامة الناس وخاصة النخبة المثقفة والشباب الأذكياء والفطنين في المجتمع. وذلك من جانبين: أولاً، لتأدية الواجب الديني تجاه هذا الأمر، وثانياً، ليكون هذا المقال بمثابة لكمة حديدية على أفواه أعداء الإسلام القذرين، الذين لن يتجرأوا بعد الآن على التفوه بكلمات جائرة وغير مدروسة ضد الإسلام، وإذا فعلوا ذلك، فسيكونون مخزيين وذليلين. يهدف هذا البحث إلى تحقيق أهداف منها: توضيح حقوق الطيور بالاعتماد على وجهة نظر الدين الإسلامي الحنيف، وبيان الأحكام الفقهية المتعلقة بكيفية استخدام لحوم الطيور (حلية وحرمة الطيور). كما يسعى الكاتب إلى الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بحقوق الطيور من منظور الإسلام، وما هي الشروط التي تتيح استخدام لحوم أنواع معينة من الطيور. جدير بالذكر أن هذا البحث يتبع منهجاً وصفيًا-تحليلياً، ويعتمد على طرق جمع المعلومات بأسلوب مكتبي ودراسة النصوص الدينية ذات الصلة. وقد تم جمع المعلومات في هذا البحث من خلال مراجعة الوثائق المكتوبة. موضوع البحث الحالي ليس جديداً أو مبتكراً تماماً، وهذا الوصف ليس ما يمنح البحث صفة الابتكار، بل الدافع وراء هذا العمل هو موضوع آخر يتمثل في جمع المفردات وأمثلة ذلك. لذا، يمكن القول بأن موضوعنا له سوابق. ولكن ما يمنحنا مبرر القيام بهذا العمل هو تشتت وتفريق التفاصيل المتعلقة به، حيث تم في هذا البحث جمع هذه المعلومات بشكل شامل ومنسجم، وهذا هو ما يميز هذا البحث بالابتكار. صحيح أن العلماء السابقين كتبوا في هذا المجال، ولكن كتاباتهم كانت غير مرتبة وغير متماسكة، وأحياناً كانت متفرقة ومشتتة، ولم أتمكن حتى الآن من العثور على عمل مرتب وشامل وكامل حول حقوق وأحكام الطيور في الفقه الإسلامي. لذلك قمت بالشروع في كتابة هذا البحث.

الأحكام المتعلقة بحقوق الطيور

1. نفقة الطيور

المقصود بالنفقة (الماء، الطعام، المسكن، الرعاية، والأدوية). في الإسلام، من أهم حقوق الطيور على صاحبها هو تأمين وسيلة حياتها. ما يوجب النفقة على الإنسان في الإسلام هو ثلاثة أمور:

1. الزوجية؛
2. القرابة؛
3. الملكية؛

بناءً على ذلك، كل طائر يقع تحت تصرف شخص ما، يجب على المالك أن يتكفل بنفقته. بالطبع، يشمل هذا الحكم حقوق كل طائر، سواء كان لحمه صالحاً للأكل أم لا، أو قابلاً للاستفادة منه أم لا: لأن لكل طائر حرمة خاصة به. نفقة الطيور: تتعلق نفقة الطيور بما يتعلق ببقاء حياتها، حيث يكون مالك الطائر مكلفاً بتوفير الغذاء والطعام في الوقت المناسب، كما هو مذكور في أبواب الفقه. على سبيل المثال، إذا كان لدى المسلم مقدار قليل من الماء ووقت الصلاة قد حان، وكان هناك طائر أو حيوان عطشان، فيجب عليه أن يروي الطائر أو الحيوان بالماء ويقوم بالتيمم للصلاة. النفقة على الطيور واجبة على مالكها وفقاً للحديث التالي، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عُدِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هَيْرَةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلْتُ فِيهَا النَّارَ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلَا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَّاشِ الْأَرْضِ» (بيهقي، 1424 هـ، ج 5، ص 350).

الترجمة: عُدِّبَتِ امرأة لأنها حبست قطة في غرفة دون أن توفر لها الطعام، ولم ترسلها إلى الصحراء لتأكل من نبات الأرض، مما أدى إلى وفاتها جوعاً.

يجب الإشارة إلى أن الدين الإسلامي ينص على أن القيام بشيء ما واجب يعني أن تركه يستوجب العقاب. لذلك، إذا استخدم شخص الماء للوضوء دون أن يعطيه للطائر أو الحيوان، فإنه يرتكب فعلاً محرماً. فيما يتعلق بنفقة الطيور، هناك عدة مسائل جدية بالاهتمام:

2. ما هي متطلبات نفقة الطيور؟

تشمل نفقة الطيور ووسائل معيشتها على عدة جوانب أساسية، وهي:

الطعام: يُعد توفير الطعام من الأمور الضرورية للحفاظ على صحة الطيور وضمان بقائها.

الماء: يجب تأمين الماء الطازج بشكل منتظم، حيث يُعد الماء ضرورياً للحياة.

المسكن: يتطلب توفير ملجأ مناسب يحمي الطيور من الظروف الجوية القاسية ويوفر لها الأمان.

الدواء: يجب توفير الأدوية والعلاج اللازمين في حال تعرض الطيور لأي أمراض أو إصابات.

أي مادة ضرورية أخرى: يشمل ذلك أي احتياجات إضافية تساهم في استمرارية حياة الطيور وصحتها.

إذا كان الطائر قادراً على تأمين غذائه بنفسه من المراعي والأماكن القابلة للتغذية، فيجوز للمالك أن يتركه للرعي والشرب. ومع ذلك، إذا لم يتمكن الطائر من تأمين غذائه من تلك الأماكن، فإن المالك ملزم بتوفير وسائل معيشة الطائر. كذلك، إذا لم يكن الطائر قادراً على إدارة تغذيته بشكل كافٍ، فيجب على المالك تأمين التغذية اللازمة لتلبية احتياجاته بما يكفي لضمان بقائه.

3. واجبات المالك والحاكم في مجال نفقة الطيور

إذا امتنع مالك الطيور عن إنفاق المال اللازم لرعاية الطيور وإدارة شؤون حياتها، فإن الفقهاء يتفقون على أنه يجب إجبار المالك على القيام بواجبه في النفقة، وذلك إذا كان بالإمكان تنفيذ هذا الإلزام قضاءً ودينياً، كما يُجبر المالك على نفقة زوجته، حتى وإن كان المالك لا يمتلك المال. بينما قال الحنفية إنه لا يُجبر المالك قضاءً على نفقة الطيور، بل يجب عليه ذلك دينياً حسب الروايات الظاهرة.

أما إذا كان من غير الممكن إجبار صاحب الطائر أو إذا تمرد على طاعة الحاكم، فيجب على الحاكم أن يتخذ إجراءات بديلة لإنقاذ الطائر من معاناة الحياة. ومن بين الخيارات الممكنة:

بيع الطائر: لتمويل احتياجاته أو لتخفيف معاناته.

ذبح الطائر: إذا كان لحمه صالحاً للأكل.

تخليته: ليتكفل الآخرون بمعيشتها.

بذلك، يُعالج الحاكم الوضع بما يضمن تخفيف الضغط والمعاناة عن الطائر بطريقة تتوافق مع الشريعة. إذا كان ترك الحيوان يسبب إزعاجًا للمستفيدين، يمكن للحاكم بيع الحيوان إما دفعة واحدة أو تدريجيًا، ويُعطي ثمنه لصاحب المال. إذا لم يتم تأمين حياة الحيوان بطرقٍ أخرى، يتولى الحاكم مسؤولية تأمين حياة الحيوان بدلاً من صاحب المال، ويتصرف حسب الظروف التي تقتضيها حالة الحيوان والإمكانات المتاحة لإنقاذه. إذا رفض صاحب الحيوان، يمكن للحاكم بيع ممتلكات أخرى له لتأمين معيشة الحيوان. وإذا كان تأمين حياة الحيوان ممكنًا من خلال تأجيله، فيجوز للحاكم تأجيله. إذا لم تكن مواد معيشة الحيوان موجودة لدى صاحب الحيوان وكان شخص آخر يمتلكها، يجب على صاحب الحيوان شراء هذه المواد. وإذا امتنع صاحب المال عن بيعها، يجوز لصاحب الحيوان أن يأخذها قسرًا عند الضرورة، مع ضمان تعويضه بمثل تلك المادة أو بثمنها، كما يُسمح بالاستيلاء على مادة ضرورية للمعيشة للإنسان. لكن الاستيلاء على مادة ضرورية للحيوان يُسمح به فقط عندما لا يكون صاحب المادة أو الحيوان نفسه في حاجة حيوية لتلك المادة. علاوة على ذلك، يجب على المالك أن يهتم بتأمين وسائل استمرار حياة صغار الطيور بجانب نفقة الطيور البالغة.

4. ذبح الطيور

إذا أراد مالك طائر حلال اللحم أن يذبحه، فيجوز له فعل ذلك. ولكن إذا كان الطائر الذي لا يعود لحمه بفائدة، فإن ذبحه بدون حاجة لا يُستحسن، كما ورد في تحريمه قتل الحيوانات حلال اللحم بدون ضرورة، فكيف الحال بالنسبة للحيوانات المحرمة. إن إلحاق الأذى أو قتل الطيور بغير سبب محرم، ويعاقب عليه الفاعل في يوم القيامة (وزارة الشؤون الإسلامية، 1404 هـ، ج 29، ص 149).

5. بيع الطيور

يقول الفقهاء إن بيع الطيور التي يكون لحمها حلالاً وطاهراً جائز، ولا توجد قيود أو شروط خاصة في هذا الأمر، فيمكن للمالك أن يتاجر بها كما يفعل مع سائر ممتلكاته. أما إذا كان الطائر حرام اللحم، مثل الغريان السوداء والطيور الجارحة، فإن مالِكها لا يمكنه بيعها، لأن ما لا يعود بفائدة لا يجوز بيعه. ولكن الفقهاء الحنفية يرون أن بيع الحيوانات ذات الأظافر، سواء كانت مربية أو غير مربية، جائز (كاساني، 1406 هـ، ج 5، ص 142).

حياة الطيور

1. حق الحياة للطيور

كل حيوان، بما في ذلك الطيور، الذي يُقتل ظلماً، سيُشكو من قاتله يوم القيامة. كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من قتل عصفوراً بغير حقه سأله الله يوم القيامة عنه." قيل: وما حقه؟ قال: "يذبحه ذبحاً ولا يقطع عنقه"» (يزار، 2009م، ج 6، ص 432).

2. النهي عن تدمير مساكن الطيور وأوكارها

من جملة نفقات الطيور التي يجب على صاحبها تأمينها هي توفير المأوى والأوكار. وقد نهى الإسلام عن تدمير أوكار الطيور، لأن المأوى أو المسكن هو مكان راحة لكل كائن حي، وتدميره يسبب أذىً روحياً وجسدياً للطيور.

3. النهي عن سب الطيور ولعنها

يُعد لعن الطيور محرماً، إذ يقوم بعض الأشخاص الذين يربون الحمام بتوجيه الشتائم والسب للحمام الذي لا يظهر أداءً جيداً في المسابقات. في المجتمع المعاصر، يقوم بعض الأفراد بتربية الحمام واستخدامه في المسابقات، وعندما لا يفوز الحمام، يُوجه له أنواع مختلفة من الشتائم، بل وقد يُترك الحمام تحت الثلج على السطح ليوم كامل. وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن سب الدجاج، حيث قال: "لا تسبوا الديك، فإنه يوقظ للصلاة" (عبيد الرحمن، 1346 هـ، ج 4، ص 2180).

عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «تأتي العصافير يوم القيامة تتعلق بالعبد الذي كان يحبسه في القفص عن طلب أرزاقها وتقول: يا رب هذا عذبي في الدنيا» (دميري، غير مؤرخ، ج 2، ص 213).

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل أربع من الدواب: النملة، والنحلة، والبهدهد، والصرده» (سجستاني، غير مؤرخ، ج4، ص508).

من أحاديث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم يتبين أن من ينتهك حقوق الطيور فإن الله تعالى يعاقبه في الآخرة. فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إيذاء الطيور، حيث قال: «عن سعيد بن جبير قال: مرّ ابن عمر بنفر قد نصبوا دجاجة يرمونها، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها. فقال ابن عمر: من فعل هذا، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا» (قشيري، غير مؤرخ، ج6، ص733).

الأحكام المتعلقة بجليّة حرمة لحم الطيور

1. الطيور ذات المخالب وأكلة الجيف

تناول لحم الحيوانات المفترسة التي لها أنياب وكذلك الطيور التي لها مخالب غير جائز، والمقصود بالأنياب هو السن الذي يصطاد به الحيوان، وكذلك الطيور التي لها مخالب تستخدمها للصيد أو الهجوم على الحيوانات الأخرى أو الطيور الأخرى، فإن لحمها حرام. الطيور التي لها مخالب وتستخدمها للصيد أو الهجوم، أكل لحمها حرام (الموصلي، 1426 هـ، ج5، ص15).

من وجهة نظر علماء الحنفية، الطيور التي تأكل جثث الحيوانات أو الطيور الميتة هي حرام الأكل (غياي، 1420 هـ، ج11، ص586).

ويرى الموصلي من فقهاء الحنفية أن أكل لحم النسور والطيور الجارحة التي تشبهه والغراب مكروه، لأنهم يأكلون الميتة ويعتبرون من الخبائث (الموصلي، 1356 هـ، ج5، ص16).

ذكر السرخسي في كتاب المبسوط هذا الموضوع على النحو التالي: الحيوانات الوحشية نوعان، أحدهما صيد البحر، الذي لا يحل أكله إلا الأسماك، والنوع الثاني صيد البر، الذي بناءً على أحاديث النبي (صلى الله عليه وسلم) يحل أكله كله، باستثناء تلك الحيوانات التي لها أنياب أو الطيور التي لها مخالب صيد. ومعنى الخبائث في هذا السياق هو أن طبيعتها السرقة والنهب، وأن هذا الطبع يؤثر في أخلاق من يتغذى عليها. وما يعد من الخبائث يكون محرماً بنص، كما أن الله تعالى يحرم كل خبيث ومنفور (السرخسي، 1421 هـ، ج11، ص399).

كتب الكاساني في كتاب "بدائع الصنائع": "الطيور التي لها مخالب، مثل الطيور الجارحة كالباز والصقر والنسر والعقاب، أو أي طائر مشابه، قد نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن أكل أي طائر له مخلب. أما الطيور الأليفة مثل الدجاج والبط، والطيور البرية مثل الحمام والعصافير، واللقاق والغراب الذي يأكل الحبوب، وما شابه هذه الطيور، فهي حلال بالإجماع عند الفقهاء" (الكاساني، 1406 هـ، ج5، ص39).

أكل لحم هذه الأنواع من الطيور حرام بحسب النص الصريح من القرآن الكريم، لأن طبيعتها خبيثة ولا تتوافق مع كرامة الإنسان. في هذا الصدد، يقول الله تعالى: «وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ» (الأعراف: 157).

أي: "ويحرم عليهم الأشياء الخبيثة." فكل طائر له مخلب جارح ويأكل الجيف يعدّ غير مرغوب فيه لأنه من الخبائث ويشمله التحريم في الآية الكريمة. يمكن القول إن أكل الخبائث حرام بحسب كلام الله، ومن أمثلة ذلك الطيور التي لها مخالب. ومن جهة أخرى، أوصى الله تعالى الناس بأكل الطيبات، حيث يقول: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ» (البقرة: 172). أي: "يا أيها الذين آمنوا! كلوا من الطيبات مما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون" (خرم دل، 1384 هـ، ص48).

كذلك، وفقاً لأحاديث النبي (صلى الله عليه وسلم)، فإن تناول لحم الطيور ذات المخالب حرام. فقد قال: «نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ» (الشيباني، 1421 هـ، ج2، ص409).

2. الطيور التي نُهي عن قتلها ولحمها خبيث

يعتقد الفقهاء أن الطيور التي نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن قتلها هي حرام. من الطيور، جميع تلك التي لها مخالب جارحة والطيور التي نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن قتلها مثل السنونو والصدرد، فهي حرام. كما نُهي عن قتل الهدهد أيضاً (أبو المعاني، 1428هـ، ج 18، ص 211).

الإمام النووي كتب في كتاب "المجموع شرح المذهب" ما يلي: "يعتقد الشافعي وأصحابه أن أكل ما نُهي عن قتلها حرام؛ لأنه لو كان أكله حلالاً لما نُهي عن قتلها. ومن بين ذلك النمل والنحل التي هي حرام، وكذلك السنونو والصدرد والهدهد التي تُعد هذه الثلاثة حراماً في مذهب الشافعي" (النووي، غير مؤرخ، ج 9، ص 22).

كما ذكر أنه يحرم أكل الطيور مثل السنونو والخفافيش لأنها خبيثة ولحمها يعتبر خبيثاً. ويقاس على ذلك أيضاً تحريم أكل الهدهد، لأنه نُهي عن أكله في حديث النبي. وكذلك يحرم أكل نقار الخشب والعقق (طائر يشبه الغراب الذي يعتبره العرب نذير شؤم)؛ لأن لحم هذه الطيور يُعد عند العرب خبيثاً ومنفوراً (المارودي، 1414هـ، ج 15، ص 145).

الاستنتاج

من خلال ما سبق، يتضح بشكل ملخص ومجمل أن الدين الوحيد الصحيح والمحقق للسعادة لاتباعه هو الدين الإسلامي المقدس، الذي وضع أحكامه المعتدلة لتشمل جميع الأشياء والكائنات الحية والجمادات في العالم. وقد خصص لكل منها حقوقاً مناسبة، ولم يهمل أي حق، سواء كان كلياً أو جزئياً، ولم يتركه دون اهتمام.

كما أن القرآن الكريم، باعتباره أعلى وأكمل منشور لهذه الدين المبين، وكذلك الأحاديث النبوية الطاهرة والتمينة للنبي الكريم (صلى الله عليه وسلم)، قد قدمت لنا توجيهات واضحة بشأن تأمين الحقوق المذكورة، ووضعت لنا تشريعات مؤكدة ومباشرة. ومع ذلك، فإن أعداء هذا الدين المبين، الذين أقسموا على معارضته، قد اتهموا الدين الإسلامي المقدس بالتقصير في حقوق الحيوانات، بما في ذلك حقوق الطيور، وشنوا حملات دعائية مسمومة ضد هذا الدين المقدس، زاعمين أنهم وحدهم المدافعون عن هذه الحقوق على مستوى العالم.

فإن الدين الذي يتعامل مع الحيوانات، بما في ذلك الطيور، بكل لطف ورحمة وشفقة، فإن رحمته بالبشر ستكون أعظم بكثير. وإن مدى هذه الرحمة هو علم عند الله وحده. لذا، يجب علينا جميعاً أن نلتزم بتوجيهات هذا الدين المبين وأن نطبق أحكامه السعيدة في كل جوانب حياتنا، وخاصة في مجال الحيوانات، بما في ذلك الطيور التي هي موضوع بحثنا. ويجب علينا أن نبذل جهداً كبيراً وسعيًا دؤوباً في تنفيذ هذه الأحكام من أدق التفاصيل إلى أوسعها، وأن نلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في تشجيع الآخرين وتحفيزهم على اتباع هذا النهج.

في النصوص الدينية للمسلمين (القرآن والسنة) توجد إشارات وآيات وأحاديث تتعلق بالطعام الحلال، وتؤكد أن الطعام الحرام له تأثير سلبي على الجسم والروح. يُطلق على الطعام الحلال ذلك الذي يتم فيه مراعاة المعايير الشرعية الإسلامية، وقد أباح الدين الإسلامي تناوله. ويستلزم ذلك معرفة المسائل التي تم بيانها من خلال الشرع والكتاب والسنة. كما أن الطيور، التي تُعد واحدة من المواد الغذائية التي يستهلكها الناس في مناطق مختلفة من العالم، لها معايير ومقاييس تتعلق بها. وفقاً لبعض هذه المعايير، يكون لحم طائر ما حلالاً، بينما وفقاً لمعايير أخرى، قد يكون لحم نفس الطائر حراماً.

في قسم الأحكام المتعلقة بالطيور، نصل إلى أن معايير جليبة لحم الطيور في الفقه الإسلامي تتضمن ثلاث نقاط:

المعيار الأول: أن لا يكون للطيور مخالب صيد، التي تستخدمها لمهاجمة الحيوانات الأخرى وصيدها.

المعيار الثاني: ألا تكون الطيور من أكالات الجيف، حيث إذا كانت تأكل الجيف، فإنها تكون حراماً.

المعيار الثالث: ألا تكون الطيور مفترسة، حيث أن بعض الطيور الجارحة مثل الباز والعقاب والصقر تهجم وتفترس الطيور والحيوانات الأخرى، ولذا فإن لحم هذه الطيور يكون محرماً وفقاً للفقهاء.

التوصيات

نظرًا لأهمية الموضوع، أقترح ما يلي:

1. على العلماء المحترمين، وخاصة الفئات الدينية والمذهبية مثل أئمة المساجد وخطباء المنابر وجميع وسائل الإعلام الموثوقة في البلاد، أن يدركوا مسؤولياتهم تجاه الناس والوطن. ينبغي لهم استخدام صلاحياتهم العلمية والدينية والاجتماعية والإدارية والسياسية والعسكرية وما إلى ذلك لتأمين حقوق الحيوانات الأليفة والبرية والطيور، ولتجنب انقراضها، والعمل بجد واجتهاد وفقًا لإرشادات الدين الإسلامي المقدس. يجب أن يسعى الجميع إلى أن لا يتعرض أي حيوان، من الأليف إلى البري، وكذلك الطيور الجميلة، لأي إزعاج أو أذى.
2. يجب على الجهات المختصة في وزارة التربية والتعليم إقامة الندوات والمؤتمرات التعليمية الفعالة في مناسبات مختلفة، والتي تتعلق بحفظ حقوق الحيوانات والطيور، على مستويات متعددة من الفئات الاجتماعية، وأن تشمل الطلاب في المدارس والمراكز التعليمية والمهنية ضمن قائمة المستهدفين الأساسية.
3. يجب على منتسبي وزارة الحج والأوقاف ووزارة الإرشاد والإعلام والثقافة أن يتخذوا إجراءات جديّة لمنع استخدام الديوك القتالية والكلاب القتالية والخيول القتالية وما شابهها خلال أيام العيد والمناسبات الأخرى. يجب أن تُفرض جزاءات تعزيرية وتأديبية على المخالفين لمنع تكرار هذه الأفعال غير اللائقة. لقد شهدنا في الماضي أحداثًا غير مشروعة وغير مفيدة في كل ركن من أركان البلاد، خاصة بين الفئات غير المتعلمة من المجتمع. وتعتبر المناسبات التي تشمل الديوك القتالية والخيول القتالية والبهائم من أبرز مظاهر هذه الأحداث غير المشروعة.
4. كما أن إدارة البيئة ووزارة الزراعة والموارد المائية وجميع الناس المتدينين في البلاد مسؤولون إيمانًا وضميرًا عن عدم تدمير الحيوانات والطيور بدون مبرر أو ترخيص شرعي، ويجب عليهم أن يدركوا أن هذه جميعها نعم إلهية وبقاء الجنس البشري مرتبط بوجودها.

المراجع

القرآن الكريم.

- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. (غير مؤرخ). *سنن أبي داود*. بيروت: دار الكتب العربية.
- أبو المعاني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله. (1428 هـ). *نهاية المطلب في دراية المذهب*. بلا مكان.
- أحمد بن عمرو البزار. (1988-2009 م). *مسند البزار*. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله. (1422 هـ). *صحيح البخاري*. ج 1، ناشر: دار طوق النجاة.
- البيهقي، أحمد بن الحسين. (1424 هـ). *السنن الكبرى*. لبنان-بيروت: ج 2، دار الكتب العلمية.
- خرم دل، مصطفى. (1384 هـ ش). *تفسير نور*. خرم دل، طهران: إحسان.
- الدميري، محمد بن موسى بن عيسى بن علي. (غير مؤرخ). *حياة الحيوان الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي. (غير مؤرخ). *السنن أبي داود*. صيدا-بيروت: المكتبة العصرية.
- السرخسي، شمس الدين محمد بن أبي سهل. (1421 هـ). *المبسوط*. لبنان-بيروت: دار الفكر للطباعة.
- الشيخاني، أبو عبد الله أحمد بن محمد. (1421 هـ). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. ناشر: مؤسسة الرسالة.
- عبد الرحمن. (1346 هـ). *تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول*. مصر: السلفية.
- الغيثاني، بدر الدين العيني، محمود بن أحمد. (1420 هـ). *البنية شرح الهداية*. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية.
- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد. (1406 هـ). *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- المواردي، أبو الحسن علي بن محمد البغدادي. (1414 هـ). *الحاوي في فقه الشافعي*. بلا مكان: دار الكتب العلمية.
- مسلم بن حجاج القشيري. (غير مؤرخ). *صحيح مسلم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- موصلي البلدي، ابن مودود، عبد الله بن محمود. (1356 هـ). *الاختيار لتعليل المختار*. القاهرة-مصر: مطبعة الحلبي.
- النووي، أبو زكريا، يحيى بن شرف. (غير مؤرخ). *المجموع شرح المهذب*. لبنان-بيروت: دار الفكر.
- وزارة الشؤون الأوقاف الإسلامية. (1404 هـ). *الموسوعة الفقهية*. الكويت: دار السلاسل.